

الرقم التسلسلي : .....

مذكرة مكملته لنيل شهادة ليسانس

فرع : العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد بنكي ونقدي

العنوان:

## دور السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الأزمات

### المالية والمصرفية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

إشراف الاستاذ:

- بن لخضر السعيد

إعداد الطلبة:

- فايد حلیمت

- صغیور سمیت

- سلیمان مروة

السنة الجامعية : 2015/2016 م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# شكر وعرفان

قال تعالى: « وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين » سورة النمل الآية: 19.

قال صلّي الله عليه وسلّم: « لا يشكّر الله من لا يشكّر الناس » أخرجه أبو داود في السنن. الحمد لله ربّ العالميه حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه أن وفقنا لإتمام هذا البحث فإن أصبنا فمنه وحده لا شريك له وإن أخطأنا فمعه أنفسنا والله منها براء... والصلاة والسلام على أشرف مبعوث ومدبّر للبشرية محمد وعلى آله وصحبه أجمعيه.

عرفانا بالحق ، نتقدّم بأسمى معاني الشكّر والعرفان لكك من قدّم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة تشجيعية واحدة ، وخصوصاً الأستاذ المشرف " **به لخضر السعيد** " الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة.

والشكّر موصول إلى جميع أساتذتنا الأفاضل على مجهودهم العلمي،

وإلى كل من قدّم لنا نصيحة أو صحح لنا فكرة في هذه المذكرة ،

كما لا ننسى طاقم " **مكتبة البيان** "

# مقدمة

## مقدمة عامة

شهد العالم منذ ستينات القرن التاسع عشر عدة "انهيارات" مالية أدت إلى حدوث أزمات اقتصادية حادة في دول العالم الكبرى و تأثرت بها بقية الدول مما جرّت بعضها إلى الدخول في حروب عجلت بالإخلال بالنظام المالي العالمي، في هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهريا ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها وهي ظهور أو بروز دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق.

إن أهم أسباب عدم الفهم ترجع عادة إلى غموض " البديهيات " والمبادئ الأولية لعلم الاقتصاد، ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة "مالية بشكل عام" بالدرجة الأولى لكثير من الذين ينتبعون ظهورها وعدم معرفتهم بأصول نشأتها حيث أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة لتوسع الخير منضبط في القطاع المالي ، مما تطلب إيجاد سياسة اقتصادية تضبط هذا التوسع وتحدد معالمه.

لاشك في أن السياسة الاقتصادية تشتمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة ، وبالطبع فهذا الهدف ليس في إمكان الوصول إليه تلقائيا دون اللجوء إلى سياسات أخرى كالسياسة المالية و النقدية ،رغم أنه لكل سياسة مكانتها الهامة، وأهدافها ، وأدواتها الرئيسية ، بحيث تستطيع أن تكيّفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، وبهذا تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني ، و قد شهدت السياسة النقدية و المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة، و أصبحت كل منها أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات، ويتم التخطيط لهذه السياسات على مستوى البنك المركزي.

ولكون السياسة النقدية و المالية كغيرها من السياسات تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي و ما هو إداري بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد، فعلى البنك إتباع

منهج أو أسلوب تنسيقي مدروس مسبقا للربط بينهما وبالتالي الوصول إلى تحقيق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني ، ومن هذا المنطلق سنحصر دراسنا في الإشكالية التالية : دور السياسة النقدية والمالية في التخفيف من الأزمات المصرفية والمالية.

## 1- إشكالية البحث

إن اختيار أساليب السياستين النقدية والمالية الممكن إتباعها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، في محاولة تحقيق الاستقرار المنشود و التخفيف من الأزمات هو أمر مرهون بظروف كثيرة تتحكم في فعالية كل سياسة منها، و بناءا على ذلك نطرح السؤال الجوهرى التالي:

- هل للسياسات النقدية والمالية دورا في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية؟

\* وعلى ضوء هذا الإشكال تتدرج الأسئلة الثانوية التالية:

- ما المقصود بالسياسات النقدية والمالية؟

- ما المقصود بالأزمات المصرفية و المالية؟

- ما هي أسباب ظهور تلك الأزمات ؟

- وما العلاقة التي تربط السياسات المذكورة وهذه الأزمات؟

## 2- فرضيات البحث

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات أخرى، فالفرضية الأساسية هي:

- لقد ساهمت السياسة المالية إلى جوار بعض السياسات الأخرى المطبقة بأدواتها المختلفة

في علاج المشكلات الاقتصادية ، ومن ثم المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام .

\* أما الفرضيات الفرعية فيتمثل أهمها:

- عدم كفاءة وفعالية السياسات المتبعة سبب من أسباب الإختلالات التي تصيب اقتصاديات

الدول .

- تفاقم النفقات العامة يعتبر سبب رئيسي لعجز المؤسسات المصرفية والمالية.
- تشكل التبعية إزاء التغيرات الخارجية ( سعر النفط، سعر الفائدة، الأسهم وسعر الصرف...) عائقا أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية.
- إن تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة خلال التسعينيات ترك آثارا سلبية على النظام المالي والمصرفي لبقية الدول الصغرى أو النامية التي تعتبر دولا مهمة للنظام العالمي الاقتصادي كونها عنصرا هاما لتزايد حركة التجارة العالمية وتوفر تدفقات هامة لرؤوس الأموال.

### 3- أسباب اختيار الموضوع

- يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:
  - قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
  - أهمية الموضوع: لأن السياسة المالية تستمد أهميتها من أدائها، فالنفقات تخلق آفاقا واسعة لتحريك الاقتصاد، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة إلى أن الموازنة العمومية أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، وإن أي إخلال بهذه السياسة يعني انهيار النظام المالي ككل.
  - كما تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية فهي تنظم العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي وتعمل على تحقيق الاستقرار من أجل خلق مناخ مناسب لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

### 4 - أهداف البحث:

- التعرف على الدور الكبير الذي تلعبه السياسة النقدية والمالية في المحافظة أو عدم المحافظة على الاستقرار العام.
- تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو موضوع الأزمات المالية والمصرفية و ما السبب وراء ظهورها، وكيف تخفف السياسات النقدية والمالية من حدة هذه الأزمات.

## 5 - خطة البحث:

لقد اقتضت منهجيته البحث أن تكون وفق الخطة التالية:

حيث بدأنا بمقدمة فتمهيد ثم قسمنا البحث إلى فصلين وخاتمة، فالتمهيد، أما الفصل الأول فبعنوان "السياسة النقدية والمالية وأثرها في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية"، وتناولنا فيه ماهية السياسة النقدية والمالية، ومفهوم الأزمات المالية والمصرفية ثم أثر هذه السياسات في التخفيف من الأزمات.

- أما الفصل الثاني فكان في شكل "دراسة حالة" وخصص لبنك التنمية الريفية BDR
- ثم أعقبنا الفصلين السابقين بخاتمة والتي هي مُحصلة ما ذكر في البحث، وفي الأخير قائمة المصادر والمراجع وقد انتظمت بحسب الترتيب الأبجدي.



الفصل

الأول

## المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية والسياسة المالية

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية و السياسة المالية

#### أولاً: مفهوم السياسة النقدية

هناك عدة تعاريف لسياسة النقدية نذكر منها مايلي:

1- تتمثل في تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.<sup>(1)</sup>

2- هي مجموعة الإجراءات والتدابير، التي تتخذها السلطات النقدية لتنظيم التداول النقدي فكل نظام اقتصادي له سياسة نقدية مناسبة إذا كان البلد ينتهج نظام اقتصادي قائم على الأفكار الكنزية التي تعطي الأهمية (الأهمية للأدوات المالية وتدخل الدولة) .

أما إذا كان البلد ينتهج لنظام الليبرالي وبالتالي السياسة النقدية تكون لها أهمية كبيرة.<sup>(2)</sup>

3- هي الوسائل التي في حوزة السلطات العامة مراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة النقدية تهدف أساسا لمكافحة التضخم بدون أحداث أضرار بالإنتاج الوطني والعمالة.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> د/ ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ، مصر،1998 ، ص173

<sup>2</sup> مصطفى مختاري ، مذكرة تخرج شهادة ليسانس علوم اقتصادية،السياسة المالية والنقدية في الجزائر ، جامعة سطيف،الجزائر ،2002،ص15

4- وفي الأخير نخلص إلى أن السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى، أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية، نحو تحقيق النمو الذاتي إلى المتوازن عن طريق زيادة:

للأسعار (أسعار السلع والخدمات، أسعار الفائدة وأسعار صرف العملة الوطنية) وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة. (1)

### ثانياً: مفهوم السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (والاجتماعية والسياسية) خلال فترة معينة". ومعنى ذلك أنه يقصد بالسياسة المالية "الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة". وقد تطور هذا المقصود حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة والاتفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية، العدالة في التوزيع توجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والانكماش فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد القومي. (2)

1- د/أحمد فريد مصطفى، د/سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبيد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص39

<sup>2</sup> د/عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، 2002، ص44، 45

## المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية والمالية

### أولاً: أدوات السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل الاقتصاد السائد للدولة، و تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات مباشرة و غير مباشرة للتأثير في هذه الظروف النقدية والائتمانية من أجل تحقيق عمالة عالية، معدل نمو مرتفع ، واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة.

### أ: الأدوات غير المباشرة :

تتمثل الأدوات غير المباشرة في الاحتياطات القانونية،سعر الخصم،وعمليات السوق المفتوحة،ويؤثر سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة على الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفي،إذ يستخدمها البنك المركزي للتأثير على القاعدة النقدية.أما التغير في الاحتياط القانوني فيؤثر على هيكل وحجم الودائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفي،ولكنه لا يؤثر على القاعدة النقدية.

### 1:عمليات السوق المفتوحة

تعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة أكثر فعالية كأداة عامة للسياسة النقدية وأكثر دقة التي تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان.<sup>(1)</sup>

وتظهر هذه الأهمية من خلال ما تمارسه هذه السياسة من تأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية،ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية، وبالتالي يصبح بإمكان البنك التجاري أن يزيد حجم الائتمان وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية، و يزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع،وعلى العكس عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الأسعار،فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأوراق والأسهم المالية مما يقلل الاحتياطات النقدية

للبنوك التجارية، هذا يدفع البنوك التجارية إلى تخفيض الائتمان والقروض و هذا يخفض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الفعلي ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار، الذي يشهده الاقتصاد الوطني، وهناك أثر آخر لسياسة عمليات السوق المفتوحة ، وهو أثرها في سعر الفائدة السائد في السوق الذي يسهم بدوره في تحقيق أهداف هذه السياسة.

فعندما يرغب البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد يدخل السوق النقدية مشتريا للسندات والأوراق المالية فترتفع أسعار السندات و الأوراق المالية و هذا يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على تلك السندات و الأسهم، مما يسبب انخفاض في سعر الفائدة السائد في السوق وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة وزيادة الطلب الفعلي والتخلص من الركود والكساد.

ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية ويعرض السندات والأوراق المالية للبيع فتتخفيض أسعار السندات والأوراق المالية ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع سعر الفائدة السائد في السوق. ويترتب عن هذا انخفاض في الاستثمارات الجديدة وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي ومعالجة حالة الرواج والتضخم وارتفاع الأسعار.(1)

## 2: سياسة الاحتياطي الإجباري

وهي نسبة من الاحتياطي النقدي القانوني الواجب الاحتفاظ به من قبل المصارف المركزية لدى البنك المركزي، إذ يقوم هذا الأخير بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة (2)، ففي حالة إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد، يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وينتجش الاقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية.

أما في حالة إتباع سياسة انكماشية فعلى البنك المركزي فرض نسبة احتياطي إلزامي أكبر، مما يقلل قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان ويقلل حجم النقد في البلاد ويساعد على مكافحة التضخم.

<sup>1</sup> أحمد زهير شامية ، النقود والمصاريف ، دار زهران للنشر ، عمان ، 1993 ، ص 331،332

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصاريف والنظرية النقدية. دار زهران للنشر، ط.1، عمان، 1999، ص431

و تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري أهم الأدوات وأكثرها استخداما في الاقتصاديات النامية لعدم وجود سوق مال حقيقي يمكن للبنك المركزي من خلاله اتباع سياسة السوق المفتوحة أو سعر إعادة الخصم<sup>(1)</sup>.

### 3: سعر إعادة الخصم

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية والاقتراض منه، باعتباره المقرض الأخير. وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة<sup>(2)</sup>، ولا يتم تحديد هذا السعر بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان<sup>(3)</sup>.

أما آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية والانكماشية، حيث أن البنك المركزي عند إتباعه سياسة نقدية توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، بمعنى أنه يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك التجارية على الاقتراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية للبلاد خاصة إذا وجهت الأموال إلى أفراد يسعون إلى إنشاء مشاريع صناعية و تنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود، فعند انخفاض سعر الخصم تسعى البنوك التجارية لتخفيض أسعار الفائدة و بالتالي يزيد عرض النقد عبر آلية المضاعف وينتفش الاقتصاد.

\* المضاعف النقدي :  $K = \frac{1}{1-(1-b)(1-r)}$  ،  $b$  : معامل التسرب ،  $r$  : معامل

الاحتياطي

1- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط 3، عمان، 2000ص308.

2- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص87.

أما في حالة اللجوء إلى سياسة انكماشية لمعالجة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم مما يقلل قابلية البنوك التجارية في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض، الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، ومن خلال آلية المضاعف يؤدي ذلك إلى تقليل حجم النقد في الاقتصاد بنسبة مضاعفة، مما يقلل القدرة الشرائية ويساعد على معالجة الفجوة التضخمية في الاقتصاد. (1)

### ب: الأدوات المباشرة

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا.

### 1: سياسة تأطير القروض

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال سنة وان لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة بنسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذا الإجراء تتعرض البنوك إلى عقوبات، و اعتماد البنوك هذا الأسلوب من طرف السلطات النقدية من أجل التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تتطلب موارد مالية كبيرة و تستخدم هذه الأداة لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للقروض الموجهة للاستهلاك حسب الظروف الاقتصادية سواء حالة رواج أو كساد (2).

### 2: السياسة الانتقائية للقروض

وينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل القرارات تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، والغرض الأساسي من استخدام السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

<sup>1</sup> خالد واصف الوزاني، مرجع سابق، ص307.

<sup>2</sup> قدري عبد المجيد، مرجع سابق، ص80،81.

- قرار معدل خصم مفضل .
- إمكانية إعادة الأوراق التجارية التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية .
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف .
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها<sup>(1)</sup>.

### 3: الرقابة على شروط البيع بالتقسيط

يؤدي هذا النظام إلى زيادة الاستهلاك حيث أنه يمكن الأفراد من الحصول على السلع بالتقسيط ويقوم البنك المركزي بمراقبة الائتمان الاستهلاكي وذلك بهدف الحد من الطلب على المواد الإستراتيجية وكذا منع الزيادات المستمرة في القدرة الشرائية لدى المستهلكين، ويشترط في ذلك دفع جزء من قيمة السلعة مقدما، كما تتحدد قيمة الأقساط وعددها.

### 4: الحد الأقصى لسعر الفائدة

إن البنوك التجارية عادة لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية، في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة (مثل أذون الخزانة)، ولذلك تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل المزيد من الودائع ويتم ذلك عن طريق منح فوائد على الودائع الجارية لديها وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر الفائدة إلى معدلات عالية، لذا يضع البنك المركزي حدا أعلى على سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية<sup>(2)</sup>.

### 5: الإيداع المسبق للاستيراد

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة. ونظرا لعدم قدرة المستوردين في دفع أموالهم الخاصة دفعة واحدة وتجميدها، فهم يلجئون بذلك إلى الاقتراض من المصارف لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات<sup>(3)</sup>.

- <sup>1</sup> مدوخ ماجدة، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة- دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003، ص. 75 . 76 .
- <sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي .دار الفكر ، الجزائر ، 1993 ، ص. 40
- <sup>3</sup> قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص. 82

### 6: الإقناع الأدبي

ويقصد به محاولة البنك المركزي إقناع المؤسسات المالية والمصرفية عموما والمصارف التجارية خاصة في إتباع سياسة نقدية معينة،يرغب البنك المركزي في إتباعها لعلاج حالة اقتصادية،ففي حالة الركود والكساد يحث المصارف التجارية على تخفيض سعر الفائدة والتوسع في الائتمان،أما في حالة التضخم وارتفاع الأسعار يحث البنك المركزي على رفع سعر الفائدة وتقليل الائتمان<sup>(1)</sup>.

#### ثانيا: أدوات السياسة المالية

تمثل أدوات السياسة المالية تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي ،وتحقيق أهداف السياسة المالية والتي أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي،وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد،هذا ومع تطور نشاط الدولة ضاعف من مسؤولياتها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،إضافة إلى مسؤولياتها اتجاه سوء توزيع الدخل والثروة.وتنقسم أدوات السياسة إلى قسمين:أدوات تلقائية وأدوات مقصودة<sup>(2)</sup>.

#### أ: الأدوات التلقائية

##### 1- تغيرات تلقائية في حصيللة الضرائب:

والمقصود هنا هو نظام الضرائب التصاعدي،وهي الضرائب التي تتناسب طرديا مع الزيادة في الدخل بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة في حصيللة الضرائب،كما يؤدي الانخفاض في الدخل إلى انخفاض في حصيللة هذه الضرائب،ومن وجهة نظر اقتصادية فإنه في حالة الركود الاقتصادي تتراجع حصيللة الضرائب تبعا لانخفاض الدخل.

<sup>1</sup> - أحمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص 337.

<sup>2</sup> - هيثم الزعبي حسن أبو الزيت ، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2000، ص200.

أما في حالة وجود انتعاش اقتصادي ترتفع حصيللة الضرائب تبعاً لزيادة الدخل، وهنا يتضح دور الضرائب التصاعدية في ضبط الإنفاق وتقليل الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد ويتم هذا بصورة تلقائية.

### 2- التغيير في مستوى الادخار:

والمقصود هنا أن الأفراد يميلون إلى المحافظة بصورة عامة على مستوى معيشي معين حتى في الفترات التي يسود فيها الانكماش الاقتصادي ويتدنى مستوى الدخل الخاضع للإنفاق وذلك من خلال الاعتماد على المدخرات الفردية، مما يؤدي إلى حدوث تغيير في مستوى الادخار العام، الأمر الذي ينتج عنه تغيير في مستوى الإنفاق على الرغم من وجود حالة الركود أو الانكماش الاقتصادي، وتتم هذه العملية بصورة تلقائية.

### 3- سياسة توزيع الأرباح في الشركات:

والمقصود هنا هو توزيع الأرباح الرأسمالية والسياسية التي تتبعها الشركات ممثلة في إدارتها في كيفية توزيع الأرباح على المساهمين، حيث أن معظم الشركات تميل إلى إتباع سياسة محددة في عملية توزيع الأرباح، وتكون هذه السياسة غير قابلة للتغيير على المدى القصير، بحيث أنه لو كان الاقتصاد على وشك الدخول في حالة انكماش فإن الشركات لن تلجأ إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، كما أنها لا تميل إلى زيادة حصص الأرباح في حالة المرور بفترة تضخم قصيرة، وبذلك تحافظ على وجود الاستقرار في مستويات دخول الأفراد في وقت الكساد وتحافظ على الحد من زيادتها في وقت التضخم<sup>(1)</sup>.

1- مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق، ص202.

#### 4- الإعانات الحكومية:

تتمثل في إعانات أو مساعدات، إلى بعض القطاعات في المجتمع مثل القطاع العائلي وتوجه هذه الإعانات إلى قطاعات الأكثر احتياجا وذلك للمساعدة في عملية إعادة توزيع الدخل.

إن الأدوات السابقة هي أدوات آلية لا تتطلب أي سياسة فاعلة، وتكون عاجزة بمفردها أو مع غيرها في منع حدوث الكساد أو التضخم، فهي تقوم بتخفيف أو المساعدة في تباطؤ معدل الزيادة أو النقصان في الإنفاق العام. ويمكن منع حدوث التضخم أو الكساد من خلال الاستعمال الأمثل لكل من أدوات السياسة المالية والنقدية في آن واحد.

#### ب- الأدوات المستقلة أو المقصودة:

وسميت هذه الأدوات بالمستقلة لأنها تتطلب تدخل مباشرا وفاعلا من قبل الدولة وذلك عن طريق دخول الحكومة بشكل مباشر في نشاطات معينة من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية سواء كان ذلك في مجال التوظيف أو الأسعار أو النمو ويمكن تلخيص هذه الأدوات في العناصر التالية :

1. **زيادة نفقات الحكومة:** من خلال برامج الأشغال العامة، وذلك من خلال إنشاء مشروعات غايتها تشغيل الأيدي العاملة وزيادة التوظيف من خلال إقامة مرافق الخدمة العامة مثل: بناء المدارس وشق الطرق والاستثمار في مجال النقل والمواصلات، مما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ويساعد في معالجة الركود الاقتصادي وذلك بزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

2. **تغيير معدلات الضرائب:** يتم استخدام هذه الأداة على الشكل التالي:

أ- في حالة وجود كساد تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يزيد الطلب الكلي ويساعد على انتعاش الاقتصاد.

ب- في حالة وجود التضخم، تقوم الحكومة بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى نقصان الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي ويساعد على استقرار الأسعار.

3. **مشروعات التوظيف العامة:** عبارة عن مشروعات حكومية القصد منها إيجاد وظائف مؤقتة للحد من مشكلة البطالة لحين توفر فرص عمل دائمة.

بعد دراسة أدوات السياسة المالية نتعرف على آلية استخدامها في تسيير النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف المختلفة، وذلك لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات.

#### أولاً: حالات الكساد:

تسود هذه الحالة عندما يعاني الاقتصاد من انخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتوجات، مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة على مختلف أنواعها، وفي هذه الحالة يمر الاقتصاد بمرحلة تباطؤ أو ركود ويتم استخدام أدوات السياسة المالية للخروج من هذه الحالة و الحد من تأثيرها كما يلي<sup>(1)</sup>

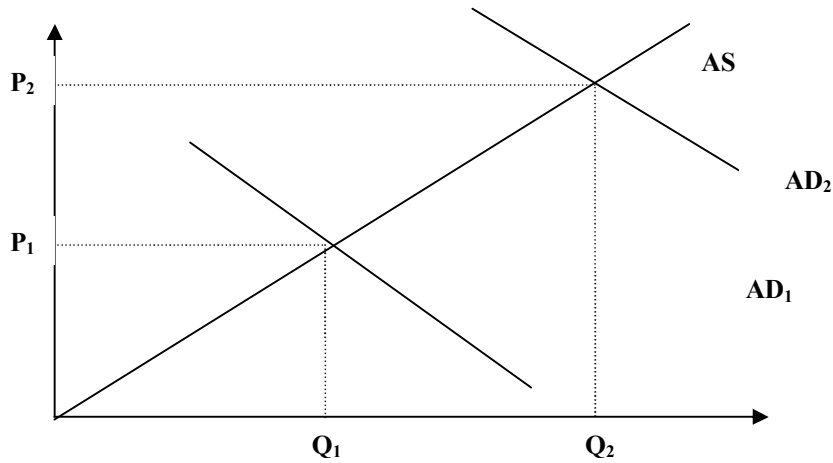
1- زيادة مستويات الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد حيث أن الإنفاق الحكومي هو بمثابة دخول للأفراد، وزيادة الدخل تعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يدفع المؤسسات الاقتصادية والمشاريع إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب. وبالتالي زيادة التوظيف وتقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم ورفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة في دخول الأفراد من ناحية وإلى الحد من البطالة من ناحية أخرى ويرفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

2- زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل وخلق فرص الاستثمار للحد من البطالة والكساد، وذلك بإتباع سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب.

1- مصطفى سلمان وآخرون ، مرجع سابق، ص204

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (1) للتعرف على الآلية التي تم بها استخدام هذه الأدوات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS). والشكل (1) يمثل إتباع سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة الإنفاق، وخفض الضرائب، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من  $AD_1$  إلى  $AD_2$

الشكل(1): سياسة مالية توسعية: زيادة الإنفاق و خفض الضرائب.



ثانيا: حالة وجود تضخم في الاقتصاد:

إن التضخم عبارة عن الزيادة غير الطبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتستخدم أدوات السياسة المالية في هذه الحالة لمحاولة خفض المستوى الكلي للطلب، بتقليل القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع ككل، وذلك بإتباع سياسة مالية انكماشية. ويمكن توضيح ذلك من خلال آلية عمل هذه الأدوات (1):

1-رفع مستوى الضرائب وبالتالي تقليل دخول الأفراد وخفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

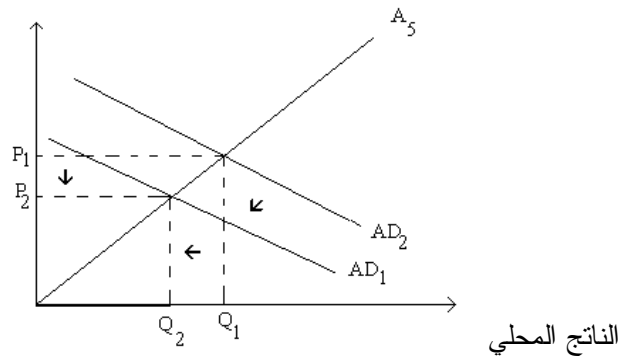
<sup>-1</sup> مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق، ص 205

2- تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي، ويخفض مستوى الأسعار.

3- استخدام كلا السياستين بزيادة الضرائب أو التوسع فيها وخفض الإنفاق كما في الشكل (2):

الشكل (2): سياسة مالية انكماشية: عن طريق خفض الإنفاق وزيادة الضرائب

مستوى الأسعار



المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص. 205.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية والسياسة المالية

أولاً: أهداف السياسة النقدية

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة فمن ناحية تهدف إلى التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري وزيادة الإنتاج.

في هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول النامية يعترضه الكثير من الغموض والضبابية.

ليس من ناحية التحديد وتكن من جانب إمكانية التحقيق فنجد أن الدول النامية تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف، وفي هذا الشأن نجد الدول العربية في تشريعاتها تنص على أهداف السياسة النقدية كالتالي:<sup>1</sup>

- تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة.
- تحقيق الاستقرار النقدي، لمحاربة التضخم.
- ضمان قابلية الصرف و المحافظة على قيمة العملة.
- إيجاد سوق مالي نقدي و مالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على الاستقرار النقدي داخليا و خارجيا.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة.

ثانيا: أهداف السياسة المالية

1- التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة

<sup>1</sup> د/ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص113

والغزارة ويلائم مصلحة الممول في الوقت ذاته، وأيضاً لاستخدام القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

<sup>1</sup> د/ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص114

2- **التوازن الاقتصادي:** بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص و العام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3- **التوازن الاجتماعي:** بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية.

4- **التوازن العام:** أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي(نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) و بين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمع بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة.(1)

---

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص44،45

## المبحث الثاني: ماهية الأزمات المالية والمصرفية

### المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية والمصرفية

#### 1- مفهوم الأزمات المالية:

يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية، وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة الثقة في النظام المالي سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة في الداخل، يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض وعندما يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية، حيث يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة مما يؤدي إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج<sup>(1)</sup>.

#### 2- مفهوم الأزمات المصرفية:

على اعتبار النظام المصرفي جزءا من النظام المالي ككل فهو يحمل بعض خصائصه، وتعرف الأزمات المصرفية على أنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبات الودائع من البنوك التجارية ، وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض، و تزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الأزمة المصرفية ، وفي هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب ودائعهم قبل حدوث الأزمة<sup>(2)</sup>.

1- عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص346.

2- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999 ص 43-44

- أو هي الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة عسر مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من المصرف المركزي لضخ الأموال لهذه المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفي.

### المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية والمصرفية

#### 1- أنواع الأزمات المالية:

**أولاً: أزمة العملة :** تحدث مثل هذه الأزمات عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي عنيف يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً شديداً، أو إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من الاحتياطات الدولية أو عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد.

**ثانياً: أزمات مصرفية:** هي نوع من الأزمات يتعرض فيه بنك أو عدة بنوك إلى تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً: أزمات مديونية خارجية:** أبرز المشاكل التي تتعرض لها الدول النامية مشكلة الديون الخارجية والتي زادت حدتها في السنوات الماضية، وعرقلة مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية<sup>(2)</sup>.

**رابعاً: أزمات مالية شاملة:** هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تُضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، وتؤدي إلى آثار غير مواتية للاقتصاد الحقيقي و لها عدة صور، زيادة على الأزمات المصرفية:

أ/ **أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات:** تنتج هذه الأزمات عن اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات، وعدم توافق هيكل الاستحقاق بين أصول وخصوم البنوك ومحدودية رؤوس الأموال، وحدتها تعرض المشروعات والبنوك إلى التعثر، وتصبح على وشك التوقف عن الوفاء بالتزاماتها، فإنها تميل للدخول في مجالات تتسم بالمغامرة وارتفاع درجة المخاطرة

1- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 192.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، 2007، ص 217.

على أمل الحصول على عوائد مرتفعة بدلا من الدخول في مجالات استثمار آمنة منخفضة العائد.

ب/ أزمة انفجار فقاع الأصول: وتنتج عند ارتفاع أسعار الأصول ارتفاعا شديدا بسبب هجوم مضاربي عنيف، حيث يعتقد كل مضارب انه بعيد عن مخاطر إنهيار السوق، لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب أو لأنه نفق مكاسب رأس مالية ضخمة تحميه من الخسارة، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الإنهيار.

ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من الأزمات (إنهيار سوق الأوراق المالية في م أ) الذي ساهم في إندلاع أزمة الكساد الكبير 1929، و (إنهيار سوق الأوراق المالية في اليابان 1990<sup>(1)</sup>)

ج/ أزمة استراتيجيات وقف الخسائر: تنشأ هذه الأزمة عندما يصدر التجار أوامرهم إلى السماسرة بالبيع بسعر معين، فأني انخفاض في الأسعار قد يتفقم بشكل كبير نتيجة هذه الممارسات، واهم الامثلة عن هذه الأزمات أزمة الو.م. أ سنة 1987<sup>(2)</sup>.

### 1- أنواع الأزمات المصرفية:

النوع الأول: إما أن يكون هناك اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، وتكون المشكلة أكبر إذا شملت هذه الأزمة أكثر من بنك، فعندها تضطر الحكومة للتدخل لمنع تفقم الأزمة، ويكون ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، و تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، و لها آثار أفسى على النشاط الاقتصادي<sup>(3)</sup>، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال و التحويل، و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، و تحدث بالترادف مع أزمة العملة.

1- علي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 192-193.

2- نفس المرجع ، ص 192-193.

3- تقرير على شبكة الانترنت في الموقع التالي : [http://www.arab-api.org/course32/c32\\_3.htm](http://www.arab-api.org/course32/c32_3.htm) : 17:23

النوع الثاني: هو الشكل المقابل لهذه الأزمة، فالبنوك لديها فوائض مالية، لكنها لا تسعى إلى منح قروض بسبب الخوف من عدم تحصيل هذه القروض، خاصة في ظروف عدم التأكد، هذه الحالة تؤثر سلباً على عجلة النشاط الاقتصادي، بل إنها قد تؤدي إلى ركود اقتصاد الدولة، و تسعى الحكومات في مثل هذه الحالات إلى تشجيع البنوك على الاقتراض فيما بينها و منح القروض للغير لتنشيط حركة الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

- وعلى وجه الخصوص أن نحصر أنواع الأزمات المصرفية في العناصر التالية:

**1/ أزمة السيولة:** غالباً ما تنتج عن الاندفاع نحو سحب الودائع من البنوك، ويمكن التغلب على هذه المشكلة إذا كانت تتعلق ببنك واحد، حيث يستطيع في هذه الحالة بيع بعض أصول للبنوك الأخرى للحصول على سيولة.

أما إذا كان التزام على سحب الودائع يمثل ظاهرة عامة تتعلق بكل نظام مصرفي فإن تنافس البنوك على التصرف في أصولها ومحاولة تسهيلها يؤدي إلى انهيار قيمتها ومن ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات<sup>(2)</sup>.

**2/ أزمة الإقراض:** عندما يواجه المتعاملون أو الشركات مشاكل سيولة لتمويل مشاريعهم فإنهم يلجئون إلى الاقتراض من البنوك، و لكن الاقتراض الغير مدروس يؤدي إلى عجز مصرفي، فمثلاً الإقراض الموجه إلى الأعمال التجارية الغير مربحة التي تكون تحت الإدارة الحكومية، و التي تعرف كذلك بـ " إقراض السياسة "، إذ أن العديد من البلدان أثناء عصر اشتراكية لم يكن عندها قطاع مصرفي خاص مثل روسيا والصين وفيتنام، وإن وجدت البنوك فهي فقط لتمويل النشاطات الحكومية والمشاريع المملوكة للدولة، وإقراضهم كان نادراً لا يستند إلى المعايير المالية الصحيحة.

كان لدى العديد من الشركات الرسمية موظفين زائدين و غير أكفاء، و لم يطلب من تلك الشركات تحقيق الأرباح، و لم تكن الحكومات تدعم هذه الأعمال التجارية بشكل مباشر

<sup>1</sup> - أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلى الكساد العظيم - المؤشرات الخطيرة . . والوقائع الكاشفة جريدة الأهرام القاهرية

العدد 44658 السنة133 ، 14مارس2009

2- محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 192.

## الفصل الأول السياسة النقدية والمالية وأثرها في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية

بل استعملوا النظام المصرفي لتحويل الأموال إلى هذه الشركات، فقد كانت الإعانة المالية الطريق الأكثر وضوحاً لدعم الأعمال التجارية و الوظائف التي خلقوها، و لكن تمويل الشركات من خلال النظام المصرفي وضعت البنوك تحت الخطر.

- و أيضاً الإقراض الغير معتمد مالياً يبعد خطوة واحدة عن المشكلة الثانية : الإقراض الفاسد، قامت بعض البنوك الخاصة الصغيرة بإقراض المال لأصدقائهم. و لم يكن هناك ضمانات مالية على هذا الإقراض، من قبل الشركات الصديقة و لم يكن هناك أيضاً ضمانات صارمة لاسترداد المال. كما أن مثل هذه المشاكل يُمكنُ أنْ توجد أيضاً في الدول الرأسمالية. فعلى سبيل المثال فضائح القروض و المدخرات في تكساس، فقد اتهمت المنظمات الاتحادية مدراء المصارف بالإفراط و تجاوز الحدود في إعطاء القروض إلى "الداخليين".

**3/ أزمة ائتمان:** وهذه الأزمة تحدث عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض، خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب التي تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو Credit Crunch ، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك Gurney Overend & ما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار بنك Bank of United States في عام 1931 وبنك Bear Stearns.

### المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية والمصرفية

#### 1- أسباب الأزمات المالية:

#### أولاً: الأسباب الاقتصادية:

1/ - وجود تفاوت في حجم الإدخارات المتوافرة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والتي بمواقف توازي مدفوعاتها، فبعض الدول ذات فائض خارجي والبعض الآخر ذات عجز كالوم أ، إيطاليا مما يعني أن هناك صعوبة تواجه هذه الدول وهي بصدد وضع سياسات إقتصادية أو مالية تتكفل بمعالجة الاختلالات.

2/- أدى إنخفاض قيمة الدولار عام 1971 إلى إلحاق الأضرار بالمجموعة الإقتصادية للإقتصاد الأمريكي، وقد أدى إلى ضعف القوة التنافسية للصادرات الأوروبية في الأسواق الدولية مما عرض هذه الدول إلى حالات عجز في موازنتها العامة والجارية.

3/- إضافة إلى ذلك فقد آل القرار الأوروبي برفع سعر الخصم قبل إندلاع الأزمة إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة<sup>(1)</sup> مما أدى إلى تحول المستثمرين إلى الدخول من المضاربة بالأسهم إلى محافظ السندات.

4/- عدم إستقرار الإقتصاد الكلي، وينجم عن الأزمات الخارجية التي تتسبب في تقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والإستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية شهدت إنخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة ، و تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالمتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الإقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الإقتصاد الكلي، والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية.

و أبرز أسباب الأزمات هو انخفاض شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف و ارتفاع معدل التضخم<sup>(2)</sup>.

- 5/ - اضطرابات القطاع المالي والناجمة عن التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج و انهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في الدول النامية، وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية.
- 6/ - عدم تلائم أصول وخصوم المصارف مما يؤدي إلى التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم ، و المطابقة بين أصول وخصوم المصارف، خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة إلتزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية.
- 7/ - التحرر المالي الغير وقائي: إن التحرير المتسارع الغير حذر والغير وقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف<sup>(1)</sup> المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة، كما أن عملية التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية، لا سيما في أنشطة إئتمانية غير مهياً لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف.
- 8/ - تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان: في كثير من الأحيان تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها في إطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية، ولا يزال القطاع المصرفي في كثير منها مملوكا لدولة بما يتبع ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع.
- 9/ - ضعف النظام الحسابي والرقابي والتنظيمي: تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام و الإجراءات الحسابية المتبعة لدرجة الإفصاح عم معلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية.

1- ناجي التوني، مرجع سبق ذكره.

10/- سياسة سعر الصرف: يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور المصرف كمالاذا الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية ، حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطها من النقد الأجنبي<sup>(1)</sup>.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن أسباب الأزمات في البورصة ترجع إلى مايلي:

- التغيرات الدولية نتيجة الكوارث والحروب والأزمات الاقتصادية والحروب التجارية.  
- التغيرات المحلية في معدل التضخم، و أسعار الصرف، وأسعار الأسهم، وتغيير أسعار الفائدة<sup>(2)</sup>.

- التغيرات التكنولوجية ، مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحول الطلب عن المنتجات و الخدمات و هياكل محفظة الاستثمار.  
- الإشاعات والمعلومات الملونة غير الحقيقية.  
- المضاربة غير المحسوبة.

و يترتب على الأزمات تدهور في الأسعار و حدوث خسائر كثيرة، وتدهور التداول في البورصة، وفقدان الثقة في بعض الأوراق المالية ، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصة، ويمكن مواجهة الأزمات في البورصة، إما بالانتصار أو بالانسحاب أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال، كما هو موضح في الشكل الموالي:

1- ناجي التوني، مرجع سابق.  
2- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الاسكندرية ، 1998، ص 202.

## الفصل الأول السياسة النقدية والمالية وأثرها في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية

أسباب الأزمات	المتغيرات الدولية	المتغيرات المحلية الاقتصادية و السياسية	التغيرات التكنولوجية و دورات الأعمال	الإشاعات و المعلومات الملوثة	المضاربة و المعلومات المحسوبة
نتائج الأزمات	الكوارث والحروب				
" تدهو الأسعار "انخفاض التداول "البيع بأقل الأسعار " الشراء بأسعار غير واقعية" "توقف المعاملات "خسائر فادحة "فقدان الثقة في السوق					
السياسات	أسلوب الصدمات	أسلوب الانسحاب	أسلوب التراجع	التكيف و التأقلم	أسلوب الصدمات

المصدر: د. فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 208

حيث يوضح أساليب التعامل مع الأزمات وتشغيل آليات البورصة سواء من حيث الانفراد بالقرارات أو التشاور أو تحقيق الدرجات العالية من قبول العاملين والمتعاملين في البورصة أو عدم تحقيق ذلك<sup>(1)</sup>.

1- المرجع سبق ذكره، ص 202.

ثانيا: الأسباب النفسية:

- 1- بروز أزمة الثقة النفسية للتوقعات حول الأسواق المالية.
- 2- استمرار عدم ثقة الأمريكيان في تحسن حالة العجز في الموازنة العامة وبالتالي اضطرار السلطات النقدية إلى سعر الخصم لأكثر من مرة.
- 3- الإشاعات التي روجت من قبل السماسرة في أسواق الأسهم المالية.

2- أسباب الأزمات المصرفية :

- سبق وذكرنا أن النظام المصرفي يعد جزءا من النظام المالي، فالأسباب التي تؤثر في الأزمات المالية لها أيضا تأثيرا في الأزمات المصرفية.
- إلا أنه بإمكاننا إضافة بعض الأسباب المباشرة للأزمات المصرفية تتمثل في:
- اختلال النظام المالي العالمي.
  - انهيار مفاجئ للأسواق، سواء كانت أسواق الأسهم أو العقارات، العملات....
  - سوء التسيير لمتخذي القرار داخل المؤسسات المصرفية
  - سوء اختيار الكفاءات الإدارية للمؤسسات المصرفية.
  - عدم توفر برامج لمواجهة الأخطار المحتملة.
  - الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية.
  - اهتزاز ثقة المتعاملين في المؤسسات المصرفية
  - ضعف النظام الرقابي والمحاسبي.

المبحث الثالث: أثر السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية.

**المطلب الأول: دور السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الأزمات المالية<sup>(1)</sup>**

تستخدم الدولة السياسات المالية و النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يعني تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

من الجدير ذكره هو أن تحقيق استقرار الأسعار لا يعني ثبات المستوى العام للأسعار إنما يعني ارتفاعه بمعدلات مقبولة.

إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود يتم إتباع سياسة مالية توسعية بحيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي كما يتم في نفس الوقت تطبيق سياسة نقدية توسعية و التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار و ارتفاع الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم يتم إتباع سياسة مالية انكماشية بحيث تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي كما يتم في نفس الوقت تطبيق سياسة نقدية انكماشية و التي تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار و انخفاض الطلب الكلي.

### السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في كل من الإنفاق الحكومي أو الضرائب، و يتم تطبيق السياسة المالية لتحقيق الأهداف التالية: استقرار الأسعار، التوظيف الكامل، إعادة توزيع الدخل، و رفع معدل النمو الاقتصادي.

تقوم السياسة المالية الملائمة لعلاج التضخم الناتج عن زيادة الطلب بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو كلاهما (زيادة الضرائب و تخفيض الإنفاق الحكومي).

## الفصل الأول السياسة النقدية والمالية وأثرها في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية

- تؤدي زيادة الضرائب إلى تخفيض القوة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي، الذي يعد أحد مكونات الإنفاق الكلي<sup>(1)</sup>، بالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الكلي مما يعمل على التخلص من التضخم.
- يؤدي تخفيض الإنفاق الحكومي إلى انخفاض الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تقليص الفجوة التضخمية.

تتمثل السياسة المالية الملائمة لعلاج الانكماش ( الطلب الكلي أقل من العرض الكلي) بتخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو كلاهما.

- يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي مما يعمل على التخلص من الانكماش.

- تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تقليص الفجوة الانكماشية.

يعد تأثير الإنفاق الحكومي على الدخل أكبر من تأثير الضرائب على الدخل و ذلك لأن مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب ، كما أن تأثير الإنفاق الحكومي على الإنفاق الكلي مباشر بينما تؤثر الضرائب على الإنفاق الكلي بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

### السياسة النقدية:

تؤثر السياسة النقدية على الناتج و الدخل باستخدام عرض النقود. يتم التأثير على عرض النقود عن طريق:

- 1-سياسة السوق المفتوح: تتمثل ببيع أو شراء السندات بغرض تخفيض أو زيادة عرض النقود.

<sup>1</sup> - أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990، ص24

فإذا هدفت الدولة إلى زيادة كمية النقود تقوم بشراء السندات من الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات كما أن شراء السندات من الأفراد سيؤدي إلى زيادة الودائع البنكية و بالتالي يزيد حجم الإقراض لرجال الأعمال عند سعر فائدة منخفض و ذلك بسبب زيادة حجم السيولة لدى البنوك التجارية.

أما إذا هدفت الدولة إلى تخفيض كمية النقود تقوم ببيع السندات إلى الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات كما أن بيع السندات إلى الأفراد سيؤدي إلى انخفاض الودائع البنكية و بالتالي يرتفع سعر الفائدة و يقل حجم الإقراض.

كثيراً ما يتم استخدام هذه السياسة في الدول المتقدمة نظراً لتطور الأسواق المالية و الذي يعد شرط ضرورياً لتطبيق سياسة السوق المفتوح.

**2. سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:** تعد هذه السياسة واسعة الانتشار في الدول النامية نظراً لغياب الأسواق المالية المتطورة.

إذا هدفت الدولة إلى زيادة عرض النقود تقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى زيادة إمكانات البنوك التجارية في تقديم القروض. أما إذا هدفت الدولة إلى تخفيض عرض النقود تقوم بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى تقييد إمكانات البنوك التجارية من تقديم القروض.

• لعلاج الركود الاقتصادي تقوم الدولة بتطبيق سياسة نقدية توسعية بحيث تزيد عرض النقود الذي سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار و بالتالي يزيد الطلب الكلي.

• لعلاج التضخم تقوم الدولة بتطبيق سياسة نقدية انكماشية، بحيث تخفض عرض النقود الذي سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار و بالتالي ينخفض الطلب الكلي.

## المطلب الثاني: دور السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الأزمات المصرفية.

تطرح في الأدبيات الاقتصادية والتجارب العملية جملة من السياسات الهادفة إلى

تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها :

**1- العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي**

بخاصة تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة ذلك باستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاماً بأهدافها، وعن طريق استخدام أسلوب التنويع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات..

**2- الاستعداد والتحضير الكافي لحالات الانتكاس في الأسواق المالية والرواج المتزايد**

في منح الائتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى.

**3- التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات المصرف**

الحاضرة والمطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصاً في الأسواق الناشئة. وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية (استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة) ويمكن تقليله في حالات احتياج المصرف للسيولة في حالات الأزمات. والاستعداد أيضاً لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي.

**4- الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي، (استخدام الأدوات غير**

المباشرة للسياسة النقدية، تعميق السوق المالي، زيادة الرقابة المصرفية وإتباع المعايير الدولية كمييار لجنة بازل لكفاية رأس المال).

كما يفترض العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي.

5- تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع إعادة هيكلة القطاع. وقد يكون السبيل لذلك هو الحث والتحفيز على تقليص دور الدولة من خلال برنامج لخصخصة القطاع المصرفي.

6- تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.

7- تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف وإداراتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف.

8- منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصرف أو التهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي.

9- إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية بحيث تقوم تلك الأخيرة على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة المالية فيها.

10- زيادة التنافس في السوق المالي وذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة.

11- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحارة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.

12- الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى وهذه الطرق

تتضمن:

- الكفاية الرأسمالية: تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع اتفاقية لجنة بازل.
- نسبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الإجبارية (مثل ذلك 20 % في مصر والسعودية 30 % في الأردن، 60 % في المغرب
- التحفظ على القروض الرديئة: وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض العالية المخاطر.
- سياسة توزيع الأرباح: تدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة أصول المصرف وأعماله وفي نفس الوقت يحفظ حقوق المساهمين.
- زيادة الشفافية والأفصاح عن كافة المعلومات.
- تعيين مدققي حسابات خارجيين.
- منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني: وضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لمقترض واحد.
- إنشاء مكتب مركزي للمخاطر.
- استحداث نظام تأمين الودائع: على غرار النظام المتبع في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وذلك بتأمين حد أعلى على الودائع (مثل في كندا 10 آلاف دولار كحد أعلى على حساب الوديعة).

**المطلب الثالث: السياسات النقدية والمالية و كذا الأزمات المالية والمصرفية.**

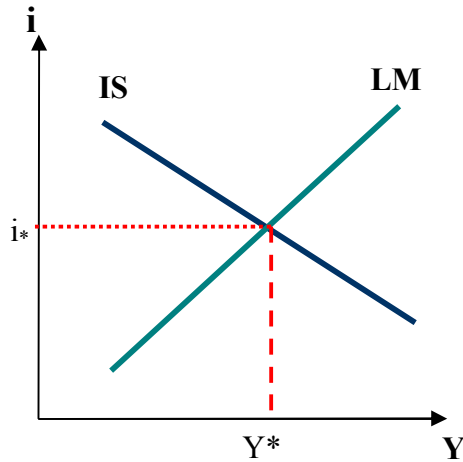
### **1- العلاقة بين السياسة المالية والنقدية:**

لدى الدول أدوات للتحكم في مستوى التضخم وأسعار الفائدة واستقرار سعر العملة تتمثل بالسياستين المالية والنقدية لها ، التي يمكن استخدامها في نفس الوقت لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## الفصل الأول السياسة النقدية والمالية وأثرها في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية

السياسة النقدية : يشرف عليها المصرف المركزي للدولة ، ويقوم على إصدار النقد بحجمه وفئاته ، وتحديد أسعار الفائدة والتعليمات اللازم إتباعها في الاستيراد والتصدير عن طريق المصارف العاملة في البلد.

السياسة المالية<sup>(1)</sup>: يشرف عليها وزارة المالية، وتتعلق بغرض الضرائب وإعداد الموازنة الاستثمارية والجارية.



السياسة المالية والسياسة النقدية هي من الأدوات المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ، في حين أن الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو زيادة الناتج الكلي للاقتصاد فإن الهدف الرئيسي للسياسات النقدية في السيطرة على أسعار الفائدة والتضخم والنموذج المحتفى به IS / LM

باعتباره واحدة من النماذج المستخدمة لتصوير تأثير التفاعل على الناتج الإجمالي وأسعار الفائدة.

السياسات المالية لها تأثير على سوق السلع و السياسات النقدية التي يمكن أن يكون لها تأثير على أسواق الأصول و التي ترتبط بالسوقين مع بعضها البعض عبر إنتاج أسعار الفائدة، و التي تتفاعل مع السياسات بالتأثير على الناتج أو أسعار الفائدة. تقليديا، كانت أدوات السياسة تحت سيطرة من قبل الحكومات الوطنية ، وبالتالي كان ينظر إلى التحليلات التقليدية المصنوعة والتي تتعلق بالأدوات السياسة مع الحصول على مزيج من السياسات المثلى لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل هدف من الأهداف التي تتعارض مع بعضها البعض . ولكن في السنوات الأخيرة ، وذلك بسبب نقل السيطرة فيما يتعلق بصياغة السياسة النقدية للبنوك المركزية ، والتي تشكل الاتحادات النقدية (مثل

<sup>1</sup> - طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ، ص201

## الفصل الأول السياسة النقدية والمالية وأثرها في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية

الاتحاد النقدي الأوروبي والتي تشكلت عبر معاهدة الاستقرار والنمو) و المحاولات التي تبذل لتشكيل نقابات المالية . كان هناك تغير هيكلي كبير في طريقة السياسات المالية النقدية.

هناك معضلة خاصة بتكامل السياسات ، أو بمثابة بدائل لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي . وينظر إلى صناع السياسات مع التفاعل كبداية إستراتيجية توسعية عندما يتم التصدي ( الانكماشية ) لسياسات صانع السياسة الواحدة من قبل التوسعية (الانكماشية) سياسات الصانع الآخر، على سبيل المثال : إذا كانت السلطة المالية ترفع الضرائب أو تخفض الإنفاق ، فإن السلطة النقدية تتفاعل مع ذلك عن طريق خفض أسعار الفائدة والعكس بالعكس . إذا كانت تتصرف كما تكمل الإستراتيجية ، ومن ثم تلتقي بسياسة التوسعية ( الانكماشية ) من السلطة الواحدة بواسطة التوسعية ( انكماشية ) للسياسات الأخرى.

تتفاعل السلطات المستقلة بإعتبارها مكملا أو بديلا لبعضها . بينما توجد أهداف السلطة الواحدة والخاضعة للآخرين ، فإن السلطة المهيمنة تسيطر وحدها على صنع السياسة وليس بالتفاعل الذي يستحق التحليل، ومن الجدير أن نلاحظ أن السياسات المالية والنقدية تتفاعل على مدى التأثير على الهدف النهائي، طالما أن أهداف السياسة الواحدة لا تتأثر بالأخرى ولا يوجد التفاعل المباشر بينهما.

### 2- العلاقة بين الأزمات المالية والمصرفية:

واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أصعب الأزمات في تاريخه الحديث، إذ تعين عليه أن يتحمل في آن واحد التدايعات المتتالية للأزمة المالية العالمية والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية كان لها ارتداداتها السلبية على مختلف دول العالم وقطاعاته الاقتصادية العالمية، ومن هذه القطاعات القطاع المصرفي.<sup>1</sup>

1- طارق الحاج ، مرجع سابق ، ص202

بدأ الاقتصاديون التأريخ للأزمة بعد انهيار أحد البنوك الكبرى "بنك ليمان برازر" ووصف البعض هذا اليوم بأنه يوم تغير فيه وجه العالم.. أو هكذا يحلو للبعض وصفه لكن المتتبع للأزمة يمكنه أن يرى أن الأزمة سبقت هذا التاريخ، لكن الإعلان عنها كان متزامنا مع انهيار بنك ليمان، كما من الممكن أن نلاحظ أن تلك الأزمة كانت الأكبر والأعظم خلال الـ 80 عاما الأخيرة أي منذ الكساد العالمي الكبير عام 1929م.

باختصار كبير وبتبسيط أكبر يمكننا القول ، أن أسباب الأزمة التي عصفت بأسواق المال العالمية، وأثرت على اقتصاديات العالم، وأدت إلى إفلاس كثير من البنوك أو الشركات يرجعها المحللون الماليون والاقتصاديون إلى عدة أسباب منها:


\* الإقراض الربوي دون النظر في قدرة المقترض على سداد أصل الدين أو الفائدة.

\* الاتجار غير المحسوب بالديون عن طريق شراء السندات وبيعها، فقد بلغ حجم الاتجار في الديون قبل وقوع الأزمة مباشرة أكثر من تريليون دولار في اليوم الواحد، وهذه السندات تمثل ديون بفوائد ربوية، وكانت تلك السندات وديونها هي المحرك الرئيس للأزمة المالية الحالية.

وبما أن السياسة المصرفية عنصر هام يكمل السياسة المالية، فإذا حدثت أي أزمة مالية فإنها لاشك تنقل تبعاتها إلى الجهاز المصرفي، فنقول أن العلاقة بين الأزمات المالية والمصرفية علاقة طردية لكنها تختلف في نسبتها، فالدول التي لها احتياطي مصرفي تختلف تأثير الأزمة على بنوكها عن الدول التي احتياطيها المصرفي لا يستطيع مواجهة مخاطر الأزمات المالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> طارق الحاج ، مرجع سابق، ص 203





الفصل

الثاني

### المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

### المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

#### المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمّام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضرورياتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

### المطلب الثاني: أهداف البنك ووظائفه

#### أولا: أهداف البنك

من بين الأهداف الرئيسية للبنك نذكر ما يلي:

- 1- المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.
  - 2- العمل على احتكار تمويل أغلب المشاريع الخاصة ب:
- 1-2- المؤسسات الفلاحية.

2-2 - المؤسسات والمقاولات ذات الطابع الاقتصادي.

2-3 - المؤسسات المصغرة في إطار تشغيل الشباب.

3 - تحسين نوعية وجودة الخدمات.

4 - تحسين العلاقات مع العملاء.

5 - تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل وأكبر في تحصيل الفروض وفي جذب موارد

إضافية.

### ثانياً: وظائف البنك

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه وهو يعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض أسهل ومن الوظائف الأساسية نذكر:

- تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة لهذا القطاع.

- تنفيذ جميع العمليات البنكية والإ اعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقاً للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة.

- إنشاء خدمات جديدة.

- تطوير شبائكه ومعاملاته النقدية.

- التقرب أكثر من المهن الحرة (التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...)

- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملية الصعبة بطرق ملائمة.

وفي إطار سياسة الإقراض يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

1- تطوير قدرات تحليل المخاطر

2- إعادة تنظيم القروض

3- تحديد ضمانات بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة المواد<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن نشاط ويسر عمل أي بنك يتمثل في تشكيلة الهيكل التنظيمي له ، وهذا ما نلاحظه من خلال الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الذي يمثل قوة في التنظيم وحسن في الأداء من خلال أعماله المنظمة ويسر عملياته المصرفية ولهذا السبب ارتأينا بأن نقوم بتحليل مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الوقوف على حقيقة تكوينه بغية ترتيب الأدوار والمهام المنطوية بكل قسم أو مصلحة على مستوى المديرية العامة ثم المديرية الفرعية وصولاً إلى الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة:

### الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك ، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1. **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأبي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة ، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائماً لتحقيق الربح للبنك.
2. **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هيكل BADR ووسائله وأعماله سيراً عادياً.
3. **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة -

الهاتفية كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء و المدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر و وارد.

4. **وظيفة التجارة الخارجية** : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية ، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات ، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5. **وظيفة الصندوق** : تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعمل ، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

- 5-1 - **فرع الشيك** : يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك ، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب،

- 5-2 - **فرع التمويل** : يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

- 5-3 - **غرفة المقاصة** : في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6. **وظيفة الحسابات**: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية ، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية ، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

7. **وظيفة القروض**: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك ، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض.

بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

**8. وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات :** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية ، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

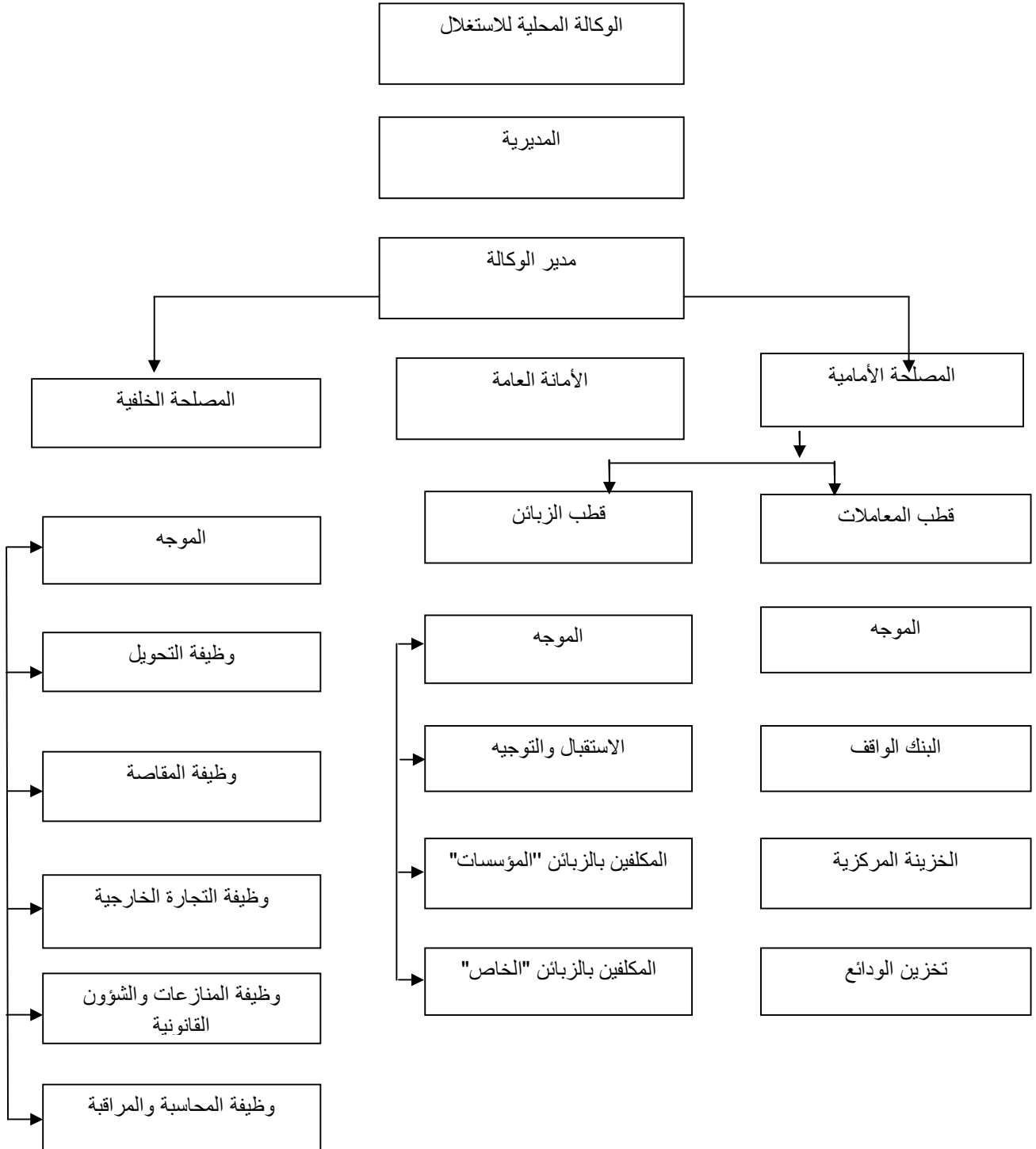
- 8-1- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- 8-2- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- 8-3- الإشراف على غلق الحسابات.
- 8-4- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.
- 8-5- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- 8-6- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
- 8-7- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.

- 8-8- الإشراف على دراسة وقسمة التركات.
  - 8-9- تبليغ الاعذارات عن طريق المحضر القضائي.
- 9. وظيفة الاستغلال :** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

**10. وظيفة المراقبة والميزانية :** هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت

مراقبة الوكالة في القروض والأجور و الإعتمادات والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل (02) يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة



- المصدر: مصلحة المستخدمين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة -

# الغائمة

من خلال الدراسة السابقة بين السياستين المالية والنقدية، نستنتج أن كلتا السياستين مهمتين في النشاط الاقتصادي، سواء من خلال عمل كل سياسة عادية، أو من خلال التنسيق بينهما باعتبارهما أحد مكونات السياسة الاقتصادية.

وتطرح الأزمات المالية والصرفية الحديثة النشأة تحديات كبيرة أمام صانعي السياسات ومنتخذي القرار بشأن تحقيق الاستقرار المالي والصرفي، حيث يتعين على السلطات النقدية والمالية أن تعتمد مجموعة شاملة من التدابير الوقائية من هذه الأزمات لتتمكن من وضع قواعد أفضل لعمل البنوك المؤثرة في النظام المالي والرقابة عليها، ووضع القيود على الأنشطة التي تكون مصدر للمخاطر، وبالتالي يمكن اعتبار السياسة النقدية والمالية من أهم الأدوات المتاحة من أجل التصدي أو على الأقل احتواء مثل هذه الأزمات التي أصبحت تفكك بموارد الأجيال القادمة وتعميق مسار تنمية الشعوب المالية.

# الملاحق

Tableau CH-F 1 :

N° CP TE	RUBRIQUE	Réalisations 31/12/2012	Réalisations (estimation) 31/12/2013	Prévisions 2014	Evolution 2014-2013	Commentaires - justifications de chaque ligne de dépense
<b>610 000</b>	<b>Produits matières fournitures consommées</b>					
<b>663 000</b>	<b>Fournitures bureaux consommées</b>	<b>1 084 695</b>	<b>1 240 000</b>	<b>1 300 000</b>	<b>5%</b>	
663 111	Imprimés	73 760	90 000	90 000	0%	
663 112	Fournitures bureaux informatiques	702 786	850 000	910 000	7%	
663 113	Fournitures bureaux diverses	308 149	300 000	300 000	0%	
<b>664 000</b>	<b>Fournitures matières consommables imprimeries</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>#DI V/O !</b>	
664 111	Fournitures matières consommable imprimerie	0			#DI V/O!	
664 112	Pièces rechanges matériel imprimerie.	0			#DI V/O!	
<b>666 000</b>	<b>Pièces rechanges et autres fournitures</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>#DI V/O !</b>	
666 111	Pièces rechanges matériel.roulant	0			#DI V/O!	
666 113	Autres fournitures.matériel.roulant	0			#DI V/O!	
666 114	Carburants consommés	0			#DI V/O!	
<b>667 000</b>	<b>Pièces rechanges et autres fournitures</b>	<b>7 470</b>	<b>10 000</b>	<b>10 000</b>	<b>0%</b>	
667 111	Pièces rechanges équipements informatiques consommés	0	0	0	#DI V/O!	
667 112	Autres fourniture équipements informatiques consommés	7 470	10 000	10 000	0%	
<b>668 000</b>	<b>Autres fournitures diverses con</b>	<b>9 600</b>	<b>15 000</b>	<b>15 000</b>	<b>0%</b>	

Tableau CH-F 2 : Charges de Services

N° CP TE	RUBRIQUE	Réalisations 31/12/2012	Réalisations (estimation) 31/12/2013	Prévisions 2014	Evolution 2014-2013	Commentaires - justifications de chaque ligne de dépense
<b>620 000</b>	<b>Charges de Services</b>					
<b>622 000</b>	<b>Loyer et charges locatives</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>#DIV/0!</b>	
<b>622 110</b>	Loyer et charges location terrains	0	0	0	#DIV/0!	
<b>622 112</b>	Entretien et réparation équipements de production	0	0	0	#DIV/0!	
<b>622 210</b>	Loyer et charges location bâtiment professionnel.	0	0	0	#DIV/0!	
<b>622 220</b>	Loyer et charges location bâtiment non professionnel	0	0	0	#DIV/0!	
<b>622 310</b>	Loyer charges loc.mat.outi.prof..	0	0	0	#DIV/0!	
<b>622 320</b>	Loyer charges loc.mat.outi. Non prof..	0	0	0	#DIV/0!	
<b>622 810</b>	Loyer charges loc.mat.informatiques	0	0	0	#DIV/0!	
<b>623 000</b>	<b>Entretien et réparation</b>	<b>324 804</b>	<b>276 000</b>	<b>276 000</b>	<b>0%</b>	
<b>623 110</b>	Entretien et réparation terrain	0	0	0	#DIV/0!	
<b>623 210</b>	Entretien et réparation bâtiment professionnel.	155 370	90 000	90 000	0%	
<b>623 220</b>	Entretien et réparation bâtiment non professionnel..	15 945	16 000	16 000	0%	
<b>623 310</b>	Entretien et réparation installations complexes	0	0	0	#DIV/0!	
<b>623 410</b>	Entretien et réparation matériels et outillages profes.	143 980	150 000	150 000	0%	
<b>623 420</b>	Entretien et réparation matériels et outillages non profes.	0	0	0	#DIV/0!	
<b>623 510</b>	Entretien et réparation matériels de transports	0	0	0	#DIV/0!	

	profes.							
	0	0	0	#DIV/0!				
	0	0	0	#DIV/0!				
	0	0	0	#DIV/0!				
	0	0	0	#DIV/0!				
	0	0	0	#DIV/0!				
	9 509	20 000	20 000	0%				
	<b>302 204</b>	<b>280 000</b>	<b>300 000</b>	<b>7%</b>				
	255 680	240 000	240 000	0%				
	0	0	0	#DIV/0!				
	46 524	40 000	60 000	50%				
	<b>130 019</b>	<b>180 000</b>	<b>190 000</b>	<b>6%</b>				
	0			#DIV/0!				
	34 190	70 000	70 000	0%				
	0	0	0	#DIV/0!				
	23 566	35 000	35 000	0%				
	72 263	75 000	10 000	-87%				
	0	0	75 000	#DIV/0!				
	0	0	0	#DIV/0!				
	<b>15 947</b>	<b>74 718</b>	<b>100 000</b>	<b>34%</b>				
	0	0	0	#DIV/0!				
	15 947	74 718	100 000	34%	en prévision des charges des calendriers, dupliants et prospectus.			
<b>627 920</b>	Autres frais de publicité			0	0		#DIV/0!	
<b>628 000</b>	<b>Postes et télécommunications</b>			<b>562 699</b>	<b>610 000</b>	<b>620 000</b>	<b>2%</b>	
<b>628 111</b>	Frais d'affranchissement			39 640	70 000	70 000	0%	réalisation au

						30/09/2013 s'élève 44 675,00 . Une réalisation de 70 000,00 est prévue pour la fin d'exercice en cours ainsi que celui de 2014.
628 112	Frais téléphone	182 579	154 000	128 000	- 17 %	
628 113	Frais télex et de télégramme	0	0	0	#DIV/0!	
628 117	Frais de messagerie	80 576	90 000	90 000	0%	
628 118	Frais lignes Spécialisées	0	36 000	72 000	100 %	
628 119	Autres frais PTT.	259 904	260 000	260 000	0%	
629 000	<b>Autres services</b>	<b>3 670 969</b>	<b>3 915 000</b>	<b>3 772 000</b>	<b>-4%</b>	
629 100	<b>Autres services (Documentations)</b>	<b>7 675</b>	<b>10 000</b>	<b>10 000</b>	<b>0%</b>	
629 110	Documentations générales bibliothèques	0			#DIV/0!	
629 120	Documentations techniques	0			#DIV/0!	
629 121	Autres services	0			#DIV/0!	
629 130	Abonnement revue technique	0			#DIV/0!	
629 140	Abonnement journaux	7 675	10 000	10 000	0%	
629 200	<b>Autres services</b>	<b>2 566 933</b>	<b>2 580 000</b>	<b>2 112 000</b>	<b>- 18 %</b>	
629 210	Frais de décharge publique	0	0	0	#DIV/0!	

<b>629 220</b>	Entretien et réparation matériel de sécurité	0	0	0	#DI V/0!	
<b>629 230</b>	Frais de nettoyage locaux professionnels	1 008 000	1 008 000	540 000	- 46 %	suite à la réduction de tarifs de clean up
<b>629 240</b>	Frais de gardiennage	1 558 933	1 572 000	1 572 000	0%	
<b>629 250</b>	Frais de stationnement	0	0	0	#DI V/0!	
<b>629 260</b>	Frais de remorquage de véhicules	0	0	0	#DI V/0!	
<b>629 270</b>	Frais de visite périodique contrôle véhicules	0	0	0	#DI V/0!	
<b>629 900</b>	<b>Autres services</b>	<b>1 096 361</b>	<b>1 325 000</b>	<b>1 650 000</b>	<b>25 %</b>	
<b>629 910</b>	Pers.phy.mor.dom.en.Alg.	698 488	900 000	1 200 000	33 %	rubrique en dépassement, une augmentation des services relatifs principalement aux efforts de recouvrement (frais de huissier, avocats, ..) est prévue pour l'exercice 2014
<b>629 920</b>	Consommation.eau.gaz.électricité.	387 913	390 000	400 000	3%	
<b>629 930</b>	Travaux à façon	0	0	0	#DI V/0!	
<b>629 940</b>	Frais d'actes contentieux	9 960	15 000	20 000	33 %	rubrique en

						dépassement, une augmentation est prévue pour l'exercice 2014.
<b>629</b> <b>950</b>	Annonces publicitaires	0			#DI V/O!	
<b>629</b> <b>960</b>	Articles publicitaires	0			#DI V/O!	
<b>629</b> <b>990</b>	Divers services	0	20 000	30 000	50 %	rubrique en dépassement, une augmentation est prévue pour l'exercice 2014 (services liés à la mutation et classement des archives).
	<b>Total charges de Services</b>	<b>5 006 642</b>	<b>5 335 718</b>	<b>5 258 000</b>	<b>-1%</b>	

Tableau CH-F 3 : Charges de Personnel

N° CP TE	RUBRIQUE	Réalisations 31/12/2012	Réalisations (estimation) 31/12/2013	Prévisions 2014	Evolution 2014-2013	Commentaires
<b>630</b> <b>000</b>	Frais de personnel					
<b>630</b> <b>100</b>	Rémunération du Personnel	<b>38 307 573</b>	<b>42 390 065</b>	<b>46 595 177</b>	<b>10 %</b>	
<b>630</b>	Traitements et salaires	27 970	34 189	34	2%	augment

111		804	043	751 283		ation suite a la révision a la hausse du point indiciel
630 121	Heures supplémentaires	0	0	0	#DI V/O!	
630 131	Primes de rendement	4 970 267	4 261 038	6 302 974	48 %	
630 132	Primes de bilan	3 198 054	3 901 484	3 902 420	0%	
630 135	Primes de responsabilité	26 500	38 500	38 500	0%	
630 139	Autres primes (Fin de carrière)	2 141 948	0	1 600 000	#DI V/O!	
630 141	Congés payés	0		0	#DI V/O!	
632 000	<b>Indemnités Prestation Directe</b>	<b>6 482 283</b>	<b>513145 3</b>	<b>5 248 210</b>	<b>2%</b>	
632 111	Indemnités	0	0	0	#DI V/O!	
632 112	Indemnités de danger	0	0	0	#DI V/O!	
632 113	Indemnités de pénibilité	0	0	0	#DI V/O!	
632 114	Indemnité du salubrité	55 162	60 453	60 453	0%	
632 115	Indemnités de caisse	176 000	176 000	176 000	0%	
632 116	Indemnités de zone	0	0	0	#DI V/O!	
632 117	Indemnités de transport	608 450	715 000	726 000	2%	
632 118	Indemnités de panier	2 272 876	4 065 600	4 162 400	2%	
632 119	Indemnités autres	3 369 795	114 400	123 200	8%	
632 121	Prestations directes	0	0	0	#DI V/O!	
632 122	Allocations familiales charges employeur	0	0	158	#DI V/O!	
632 131	Avantages en nature habillements personnels	0	0	0	#DI V/O!	
634 000	<b>Contributions aux activités sociales</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>#DI V/O !</b>	

<b>634</b> <b>111</b>	Contributions budgets sociaux	0	0		#DI V/0!	
<b>635</b> <b>000</b>	<b>Cotisations sociales</b>	<b>9 798</b> <b>948</b>	<b>101070</b> <b>00</b>	<b>10</b> <b>310</b> <b>000</b>	<b>2%</b>	
<b>635</b> <b>111</b>	Cotisations sécurité sociale	9 798 948	10 107 000	10 310 000	2%	
<b>635</b> <b>121</b>	Cotisations aux mutuelles	0	0	0	#DI V/0!	
<b>635</b> <b>191</b>	Cotisations sociales autres	0	0	0	#DI V/0!	
<b>636</b> <b>000</b>	<b>Frais formation Professionnelle</b>	<b>360 398</b>	<b>257 000</b>	<b>755</b> <b>000</b>	<b>194</b> <b>%</b>	
<b>636</b> <b>111</b>	Formation auprès Institut.économique bancaire	110 000	62 000	130 000	110 %	En plus de l'agent en cours de formation , cycle DES , il est envisagé la formation d'un autre agent pour l'exercice 2014 .
<b>636</b> <b>113</b>	Frais séminaires stages en Algérie	0	0	0	#DI V/0!	
<b>636</b> <b>114</b>	Frais séminaires stages à l'étranger	0	0	0	#DI V/0!	
<b>636</b> <b>115</b>	Frais formation interne BADR	7 866	75 000	425 000	467 %	Il est prévu la formation d'un chargé de clientele en remplacement d'un element partant .
<b>636</b>	Déplacement aux titres de	242 532	120 000	200	67	

116	la formation			000	%	
636 119	Autres frais de formation	0	0	0	#DI V/O!	
636 300	Frais stages séminaires	0	0	0	#DI V/O!	
	<b>Total charges de personnel</b>	<b>54 949 202</b>	<b>57 885 518</b>	<b>62 908 387</b>	<b>9%</b>	

Tableau CH-F 4 : Impôts et Taxes

N° CP TE	RUBRIQUE	Réalisations 31/12/20 12	Réalisations (estimation) 31/12/2 013	Prévisions 2014	Ev ol 201 4- 201 3	Comme ntaires - justifica tions de chaque ligne de dépens e
640 000	<b>Impôts et taxes</b>					
641 000	<b>Taxes sur activité professionnelle</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>#DI V/O! !</b>	
641 111	Taxes sur activité industrielles et commerciales	0	0	0	#DI V/O!	
641 112	Taxes uniques globales	0	0	0	#DI V/O!	
641 113	Taxes uniques globales à la production	0	0	0	#DI V/O!	
646 000	<b>Droit d'enregistrement</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>#DI V/O! !</b>	
646 111	Droits enregistrements sur activités marchés	0	0	0	#DI V/O! !	
646 112	Droits de timbres	0	0	0	#DI V/O!	
649 000	<b>Autres Droits. impôts et taxes</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>#DI V/O! !</b>	
649 111	Taxes foncières	0	0	0	#DI V/O!	
649 112	Taxes sur véhicules	0	0	0	#DI V/O!	
649 113	Droits impôts et taxes diverses				#DI V/O!	

	<b>Total charges Impots et taxes</b>	0	0	0	#DI V/0! !	
--	--------------------------------------	---	---	---	------------------	--

Tableau CH-F 5 : Frais divers

N° CP TE	RUBRIQUE	Réalisations 31/12/20 12	Réalisations (estimation) 31/12/2 013	Prévisions 2014	Ev ol 201 4- 201 3	Comme ntaires - justifica tions de chaque ligne de dépens e
<b>661 000</b>	<b>Assurances</b>	<b>291 939</b>	<b>295 325</b>	<b>337 778</b>	<b>14 %</b>	
<b>661 100</b>	<b>Assurances immobilisations d'exploitation</b>	<b>84 479</b>	<b>88 006</b>	<b>110 000</b>	<b>25 %</b>	
<b>661 113</b>	Assurances autres valeurs incorporelles	0			#DI V/0!	
<b>661 121</b>	Assurances des terrains	0			#DI V/0!	
<b>661 122</b>	Assurances des Bâtiments	84 479	88 006	110 000	25 %	
<b>661 123</b>	Assurances installations complexes	0	0	0	#DI V/0!	
<b>661 124</b>	Assurances matériels et outillages.	0	0	0	#DI V/0!	
<b>661 125</b>	Assurances matériels de transports.	0	0	0	#DI V/0!	
<b>661 126</b>	Assurance équipements de bureaux	0	0	0	#DI V/0!	
<b>661 127</b>	Assurances aménagements et installations.	0	0	0	#DI V/0!	
<b>661 128</b>	Assurance équipements informatiques.	0	0	0	#DI V/0!	
<b>661 200</b>	<b>Assurances équipements sociaux</b>	<b>5 778</b>	<b>5 637</b>	<b>5 778</b>	<b>2%</b>	
<b>661 211</b>	Assurances bâtiments sociaux	5 778	5 637	5 778	2%	
<b>661 212</b>	Assurances mobiliers et matériels sociaux	0	0	0	#DI V/0!	
<b>661 213</b>	Assurances matériels transports non professionnels	0	0	0	#DI V/0!	

661 214	Assurances équipements ménagers	0	0	0	#DI V/O!	
661 215	Assurances aménagements sociaux.	0	0	0	#DI V/O!	
	<b>Autres assurances</b>	<b>201 682</b>	<b>201 682</b>	<b>222 000</b>	<b>10 %</b>	
661 363	Assurances du personnels	0	0	0	#DI V/O!	
661 900	Assurances diverses	0	0	0	#DI V/O!	
661 963	Assurances du personnel	20 182	20 182	22 000	9%	
661 999	Autres assurances	181 500	181 500	200 000	10 %	
669 000	<b>Autres frais divers</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>#DI V/O !</b>	
669 110	<b>Autres frais divers</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>#DI V/O !</b>	
669 111	Cotisations et dons	0	0		#DI V/O!	
	<b>Total Frais divers</b>	<b>291 939</b>	<b>295 325</b>	<b>337 778</b>	<b>14,37 %</b>	

Tableau CH-F 6 : Investissements moins de 30.000 DA

N° CP TE	RUBRIQUE	Prévisions 2014	Détails et Commentaires	
	<b>INVESTISSEMENTS D'EXPLOITATION</b>	<b>73 000</b>		
664 210	<b>MATERIELS ET OUTILLAGES</b>	<b>25 000</b>	<b>Nombre</b>	<b>Prix U</b>
	appareil photo numérique	<b>25 000</b>	1	25 000
		<b>0</b>		
		<b>0</b>		
		<b>0</b>		
		<b>0</b>		

<b>664 220</b>	<b>MOBILIER DE BUREAU (Détail)</b>	<b>48 000</b>	<b>Nombr e</b>	<b>Prix U</b>
	chaises bureau	<b>48 000</b>	6	8 000
		0		
		0		
		0		
		0		
<b>664 221</b>	<b>MATERIEL DE BUREAU</b>	<b>0</b>	<b>Nombr e</b>	<b>Prix U</b>
		0		
		0		
		0		
		0		
		0		
<b>664 222</b>	<b>TELEPHONE / FAX</b>	<b>0</b>	<b>Nombr e</b>	<b>Prix U</b>
		0		
		0		
		0		
		0		
<b>664 223</b>	<b>EQUIPEMENTS INFORMATIQUES</b>	<b>0</b>	<b>Nombr e</b>	<b>Prix U</b>
		0		
		0		
		0		
		0		
		0		
	<b>INVESTISSEMENTS SOCIAUX</b>	<b>0</b>		
<b>664 250</b>	<b>MOBILIER / LOGEMENT DU PERSONNEL</b>	<b>0</b>	<b>Nombr e</b>	<b>Prix U</b>
		0		
		0		
		0		
<b>664 251</b>	<b>EQUIP.MENAG.LOGEM.P ERSONNEL</b>	<b>0</b>	<b>Nombr e</b>	<b>Prix U</b>
		0		

		0		
		0		
664 252	AMENAGEMENT LOGEM.DU PERSONNEL	0	Nombre	Prix U
		0		
		0		
		0		
664 253	EQUIPEMENTS SOCIAUX	0	Nombre	Prix U
		0		
		0		
	<b>Total investissement</b>	<b>73 000</b>		

**Tableau Récapitulatif des Charges de Fonctionnement**

\_\_\_\_\_

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns in black and white, framing the central text.

**قائمة المصادر**

**والمراجع**

## قائمة المراجع

### الكتب

- أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية ، مصر، 2000.
- أحمد زهير شامية ، النقود والمصاريف ، دار زهران للنشر ، عمان ، 1993.
- أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990 .
- باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ، الرياض، 1987.
- بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004.
- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط 3، عمان، 2000.
- ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ، مصر،1998.
- عبد الحميد عبد المطلب،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية، 2002.
- عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2003.
- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،مصر،1999.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999 .
- ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي .دار الفكر ، الجزائر ، 1993.
- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الاسكندرية ، 1998.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

## قائمة المراجع

- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصاريف والنظرية النقدية. دار زهران للنشر، ط.1، عمان، 1999.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي ( نظريات وسياسات)، 2007
- هيثم الزعبي حسن أبو الزيت ، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000.

### الرسائل الجامعية :

- مدوخ ماجدة، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة- دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2003.
- مصطفى مختاري ، مذكرة تخرج شهادة ليسانس علوم اقتصادية، السياسة المالية والنقدية في الجزائر، جامعة سطيف، الجزائر، 2002.

## قائمة المراجع


---

### المجلات :

- أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم -المؤشرات الخطيرة .  
والوقائع الكاشفة جريدة الأهرام القاهرية العدد 44658 السنة133 ، 14مارس2009 .
- ناجي التونسي ، الأزمات المالية – مجلة جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في  
الأقطار العربية، 2010.
- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت،  
نوفمبر 2012 ، السلسلة الخامسة العدد 4

### الانترنت :

- تقرير على شبكة الانترنت في الموقع التالي : [http://www.arab-api.org/course32/c32\\_3.htm](http://www.arab-api.org/course32/c32_3.htm)  
17:23



فهرس

المحتويات

## المحتويات

### المحتويات

مقدمة ..... أ

**الفصل الأول: السياسة النقدية والمالية وأثرها في التخفيف من الأزمات المالية  
والمصرفية....06**

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية والسياسة  
المالية.....06

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية و السياسة  
المالية.....06

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية  
والمالية.....08

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية والسياسة  
المالية.....18

المبحث الثاني: ماهية الأزمات المالية  
والمصرفية.....21 المطلب الثاني: أنواع الأزمات  
المالية والمصرفية.....22

المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية  
والمصرفية.....25

المبحث الثالث: أثر السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الأزمات المالية  
والمصرفية....31

## المحتويات

المطلب الأول: دور السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الأزمات المالية.....31 المطلب الثاني: دور السياسات النقدية والمالية في التخفيف من الأزمات المصرفية.....34 المطلب الثالث: السياسات النقدية والمالية و كذا الأزمات المالية والمصرفية.....36

الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة  
42.....

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة.....42

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.....42

المطلب الثاني: أهداف البنك ووظائفه.....42

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....44

خاتمة .....48

الملاحق .

قائمة المراجع.

المحتويات .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

